نفس الاب وحده ولا ماهو فوقه مع عدم الابن والبعدية ايضا ليست نفس الابن وحده ولا ماهو فوقه مع وجود الاب
بل القبلية والبعدية امران زايدان على الامور المذكورة وهما اضافتان فتستدعيان محلا وقد تبين ان عروض
القبلية والبعدية للاب والابن ليس لذاتيهما والا امتنع انفكاكهما عنهما وهو باطل قطعا فلا بد من شيء آخر يتصف بهما
لذاته وتلخيصه اي تلخيص الوجه الثاني وتحريره ان ههنا شيئا يلحقه القبلية والبعدية لذاته بغير ما يقال له في العرف
انه متقدم ومتاخر كالاب والابن وهو شيء لا يمكن ان يصير قبله بعد ولا بعده قبل لان ما تقتضيه ذات الشيء
يستحيل انفكاكه عنه واما سائر الاشياء التي توصف في المتعارف بالقبلية والبعدية فيمكن فيها ذلك اعني ان
يصير قبلها بعد وبعدها قبل لانا لو فرضنا جوهر الاب من حيث هو جوهر لا يمتنع ان يوجد قبل ذلك اي قبل الابن
ولا بعده بل نسبة جوهره الى القبلية والبعدية على سواء وكذلك الحال في جوهر الابن فانه من حيث هو جوهر لا يمتنع
ان يوجد قبل الاب او بعده فهذه الاشياء انما يلحقها التقدم والتاخر بسبب ذلك الامر الذي يلحقه القبلية والبعدية
لذاته وكان الاب متقدما لكونه في زمان متقدم والابن متاخرا لكونه في زمان متاخر ولولا ملاحظة ذلك اي لو لم يلاحظ
وقوعهما في ذلك الامر الذي هو معروض بالذات للقبلية والبعدية بل اعتبر الذاتان اعني جوهري الاب والابن من
حيث مفهوميهما بلا اعتبار امر آخر معهما لم يكن ثمة تقدم ولا تاخر فذلك الامر الذي يلحقه التقدم والتاخر لذاته هو
الذي نسميه بالزمان اذ لا نعني بالزمان الا الامر الذي يكون جزء منه لذاته قبل جزء وجزء منه لذاته بعد جزء على
معنى ان الجزء الموصوف منه بالقبلية يمتنع ان يتصف بالبعدية والموصوف منه بالبعدية يمتنع ان يتصف
بالقبلية والجواب عن الوجه الثاني ان ذلك الذي ذكرتموه اعني القبلية والبعدية اعتبار عقلي لا وجود له في الخارج
فان عدم الحادث متقدم على وجوده وذلك التقدم الذي ذكرتموه في الاب والابن قطعا فيكون التقدم عارضا
للعدم وصفة له وما يعرض للعدم ويكون صفة له لا يكون امرا موجودا محققا في الخارج بل يكون امرا موهوما اعتباريا
فلا يستدعي محلا موجودا فلا يلزم ان يكون معروض القبلية والبعدية بالذات موجودا خارجيا كما ادعيتموه
المقصد الثامن في حقيقة الزمان وفيه اي في الزمان باعتبار تعيين حقيقته مذاهب خمسة احدها قال بعض
قدماء الفلاسفة انه اي الزمان جوهر لا عرض مجرد عن المادة لا جسم ولا مقارن لها لا يقبل العدم لذاته فيكون
واجبا بالذات وانما قلنا ان الزمان لا يقبل العدم لذاته اذ لو عدم لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا يجامع فيها البعد
القبل وذلك المذكور هو البعدية بالزمان لما سلف من ان البعدية لا بالزمان يجامع فيها البعد القبل فمع عدم الزمان
زمان فيكون الزمان موجودا حال ما فرض معدوما هف واذ قد لزم من فرض عدمه وجوده كان عدمه
محالا لذاته فيكون وجوده واجبا واذا ثبت ان الزمان واجب الوجود لذاته ثبت انه جوهر قايم بذاته مجرد
عن شوايب المادة وهو المط ثم ان حصل الحركة فيه ووجدت لاجزائها نسبة اليه يسمى زمانا وان لم يوجد الحركة فيه
يسمى دهرا وجوابه اي جواب دليل هذا المذهب من وجوه الاول ان هذا الذي استدللتم به ينفي انتفاء الزمان
وهو ظ بان العدم عليه بعد وجوده ولا ينفي عدمه ابتداء بان لا يوجد اصلا لانه لا يصدق ان يقال لو عدم الزمان
اصلا وراسا لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا يجامع فيها البعد القبل حتى يلزم اجتماع وجوده وعدمه معا انما يلزم
هذا على تقدير عدمه بعد وجوده وعلى تقدير وجوده بعد عدمه ايضا فالممتنع على الزمان هو العدم الذي بعد وجوده والعدم
يكون

الذي يكون قبل وجوده والعدم بعد الوجود او قبله اخص من العدم المطلق فلا يوجب امتناعه امتناعه لان
العدم المطلق له فرد آخر هو العدم المستمر الذي ليس مسبوقا بالوجود ولا سابقا عليه وهذا الفرد منه ليس ممتنعا على
الزمان فلا يكون واجب الوجود لذاته الوجه الثاني من وجوه الجواب عن ذلك الدليل هو النقض بان يقال لو كان
عدمه بعد وجوده بعدية لا يجامع فيها البعد القبل وكل بعدية كذلك فهي بالزمان منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها
على بعض فانه ليس بالزمان لما قلنا من لزوم التسلسل في الازمنة المجتمعة المتطابقة فجاز ان يكون تقدم وجوده على عدمه او
تقدم عدمه على وجوده كذلك اي لا يكون التقدم والتاخر بين وجوده وعدمه بالزمان كما بين اجزاء الزمان وفيه
نظر لما تقدم من ان التقدم بين اجزائه تقدم زماني لكنه ليس بزمان زايد على المتقدم والمتاخر بل بزمان هو
عينهما لان التقدم والتاخر فيما بينهما ناشيان من ذواتهما بخلاف عدم الزمان فانه لا يقتضي لذاته لا تقدما ولا
تاخرا بل لا بد ان يكون معه زمان ليعرض له التقدم والتاخر بحسبه وتحريره ان كل واحد من المتقدم والمتاخر
اذا كان زمانا لم يحتج في شيء منهما الى زمان زايد عليه واذا لم يكن شيء منهما زمانا احتيج فيهما الى الزمان واذا كان
احدهما زمانا والآخر ليس بزمان احتيج في الآخر الى الزمان دون الاول وما نحن بصدده من هذا القبيل الوجه
الثالث من وجوه الجواب ان حكمكم بان عدمه بعد وجوده او قبل وجوده ليس الا بالزمان انما يصح ان لو كان
العدم معروضا للتاخر او للتقدم وانه اي كونه معروضا لما ذكر ممنوع عندكم فانه اي التاخر امر موجود على رايكم
وكذلك التقدم اذ لولاه لم يمكن لكم اثبات الزمان بثبوت التقدم والتاخر وما لا ثبوت له بوجه فانه نفي محض وعدم صرف
اعني عدم الزمان كيف يعرض له التقدم والتاخر الوجوديان اللهم الا بحسب الفرض الوهمي الذي لا يطابق الواقع
ولا يعتد به اصلا واذا لم يكن العدم معروضا للتاخر بحسب نفس الامر لم يتم ذلك البيان وثانيها اي ثاني
المذاهب التي في حقيقة الزمان انه الفلك الاعظم لانه محيط بالكل اي بكل الاجسام المتحركة المحتاجة الى مقارنة
الزمان كما ان الزمان محيط بها ايضا وهو استدلال بموجبتين من الشكل الثاني فلا ينتج كما علم في موضعه على ان
الاحاطة المذكورة في المقدمتين مختلفة المعنى قطعا فلا يتحد الوسط ايضا وثالثها انه حركة الفلك الاعظم لانها غير
قارة كما ان الزمان غير قار ايضا وهو اعني هذا الاستدلال من جنس ما قبله فانه ايضا استدلال بموجبتين من
الشكل الثاني فلا يصح كيف والحركة توصف بالسرعة والبطء حقيقة بخلاف الزمان ورابعها وهو المشهور
فيما بين القوم ما ذهب اليه ارسطو من انه مقدار حركة الفلك الاعظم واحتج ارسطو على ذلك بانه اي الزمان
متفاوت بالزيادة والنقصان فهو كم لما مر من ان المساواة والمفاوتة من خواصه وقد ثبت بالبرهان
امتناع الجزء الذي لا يتجزى وتركب الجسم منه فلا يكون الزمان مركبا من آنات متتالية والا تركب الجسم من
الاجزاء التي لا تتجزى فلا يكون الزمان كما منفصلا لاستلزامه تركبه من الآنات المتتالية التي هي الوحدات
بل يكون كما متصلا فهو مقدار اي كمية متصلة تتلاقى اجزاؤها على حدود مفروضة مشتركة وليس مقدارا
لامر قار يجتمع اجزاؤه والا لكان الزمان قارا مثله لان مقدار القار بالضرورة قار لكن الزمان يستحيل ان
يكون قارا والا لكان الحوادث المتعاقبة مجتمعة فهو مقدار الهيئة غير القارة للجسم المتحرك الذي لا يتصور
وجوده متحققا بدون الزمان وهي الحركة ويمتنع انقطاعها اي انقطاع الحركة التي يكون الزمان مقدارا لها

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)